

Distr.
GENERAL

S/1998/17
12 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١١٣٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الذي طلب مني فيه المجلس، في جملة أمور، تقديم توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وهو يشمل أيضا التطورات التي حدثت منذ تقرير الأخير المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/959).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض واصل السيد اليون بلوندين بي، ممثلي الخاص، مشاورات مكثفة مع الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي، زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، بغية تعجيل تنفيذ المهام المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق). وفي الاجتماع الذي عقده ممثلي الخاص مع السيد سافيمبي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، حث يونيتا مرة أخرى على إنجاز جميع التزاماتها بموجب عملية السلام دون مزيد من التأخير. واشتكى زعيم يونيتا مما وصفه بانعدام تقدير المجتمع الدولي لجهود يونيتا الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها المتبقية. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اقترحت الحكومة جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ المهام التي لم تنفذ بعد بموجب بروتوكول لوساكا قبل منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وبعد المناقشات الأولية مع الحكومة، تقدمت يونيتا بمقترحات مضادة شملت مهام إضافية ومواعيد جديدة للجدول الزمني المقترح للتنفيذ. وقد قدمت هذه المقترحات بالاقتراح مع رسالة محررة من السيد سافيمبي، إلى الرئيس دوس سانتوس في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي اليوم نفسه، اتصل السيد سافيمبي هاتفيا بالرئيس واتفق على مواصلة المشاورات الثنائية لكي يتسنى الوصول إلى جدول زمني بتوافق الآراء. وقد قدم هذا الجدول الزمني إلى اللجنة المشتركة وأقر في مساء يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وهو يتضمن إنجاز المهام المتبقية في شباط/فبراير ١٩٩٨.

٣ - وقام ممثلي الخاص في عدة مناسبات بنقل الرسائل بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي ولا سيما فيما يتعلق باجتماعهما في أنغولا الذي طال انتظاره. وقد ناقش الرئيس الأنغولي هذه المسألة مع السيد سافيمبي هاتفيا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، واتفق كلا الزعيمين على إنشاء فريق عمل للإعداد لهذا الاجتماع.

٤ - وواصلت اللجنة المشتركة على نحو فعال توجيه تنفيذ بروتوكول لوساكا. وقامت اللجنة جنباً إلى جنب مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، بزيارة مختلف مناطق أنغولا للتحقيق في الشكاوى المقدمة من الطرفين وللمساعدة على دفع عملية السلام قدماً على الصعيد المحلي.

٥ - وقد سار تطبيع الإدارة الحكومية في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، والذي بدأ في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بسرعة بطيئة جداً وبمعدل غير ثابت. وقد استؤنفت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عملية بسط نفوذ الإدارة الحكومية التي كانت قد علقت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة لعدم تعاون يونيتا. واعتباراً من ٨ كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أقيمت سلطة الحكومة المركزية في ٢٣٩ منطقة محلية من مجموع المناطق المحلية البالغ ٣٤٤ منطقة الذي ارتأته خطة السلام. ومن المتوقع حالياً أن يجري الانتهاء من هذه العملية الحاسمة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على أقل تقدير. وفي الوقت الذي بسط فيه نفوذ الإدارة الحكومية على ثلاث مناطق هامة استراتيجياً - كوانغو ومافينغا ونيغاج - فما زال لم يبسط بعد على معقلي يونيتا في أندولو وبابيلونندو.

٦ - وكما ذكر في تقارير السابقة، واجهت عملية التطبيع صعوبات بالغة من الناحية السياسية وفيما يتعلق بالسوقيات. وشملت هذه الصعوبات انعدام التعاون من جانب الأفراد التابعين ليونيتا في بعض مناطق البلد وعدم قدرة الحكومة على توفير دعم ملائم بالسوقيات. وفي الوقت نفسه، أدت الاتهامات والاتهامات المضادة التي وجهتها الحكومة ويونيتا بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى نشوء توترات بين الطرفين. واستطاعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من التحقق من بعض الاتهامات التي وجهتها كل من الحكومة ويونيتا. ومما يؤسف له أنه كانت هناك حالات تعرض فيها الأفراد التابعون ليونيتا للهجوم والمضايقة والاحتجاز التعسفي من جانب العناصر الحكومية المحلية؛ وما فتئت البعثة تتابع جميع هذه الحالات على نحو فعال. وفي عدة مقاطعات قامت الأفرقة التنفيذية المشتركة بين القطاعات المسؤولة عن تطبيع الإدارة الحكومية والتي يشترك فيها ممثلو الحكومة ويونيتا والبعثة، بزيارة المناطق المتضررة لاتخاذ تدابير تصحيحية. وقد أصبحت هذه الهيئات الموجودة في المقاطعات آليات هامة لحل النزاعات بعد تنصيب السلطات الجديدة في مختلف مناطق البلد.

٧ - وفيما يتعلق بتحويل إذاعة "فورغان" إلى مرفق إذاعي محايد، اجتمع ممثلي الخاص في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ مع فريق إدارة "إذاعة الصحوة" وهي المحطة التي يتعين أن تحل محل إذاعة "راديو فورغان". وأثار الفريق مرة أخرى عدة مشاكل عملية ادعى أنها تعوق جهوده، وقد شملت الصعاب المتعلقة باقتناء الأماكن. وناقش ممثلي الخاص هذه المسائل خلال اجتماعه مع الرئيس دوس سانتوس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وكذلك خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الأنغولي. وقد وعد كلاهما بالمساعدة في إزالة العقبات الإدارية ويبدو أنه لا يبقى حالياً سوى اقتناء المعدات الضرورية وذلك لجعل "إذاعة الصحوة" إذاعة كاملة.

٨ - ومنذ بدء سريان الجزاءات الجديدة المفروضة على يونيتا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، اعتمدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير أعمالها في ضوء المهام الإضافية التي عهد بها إلى اللجنة بموجب الفقرة ١١ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧. وبمذكرة شفوية مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أبلغت اللجنة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية/الوكالات المتخصصة، للعلم، ولاستخدامها حسب الضرورة، قائمة تضم ١١ من كبار مسؤولي يونيتا الذين تقرر منع دخولهم إلى إقليم الدول الأعضاء أو الانتقال عبرها وذلك من جانب جميع الدول، والذين يتعين تعليق وثائق سفرهم أو تأشيراتهم أو تصاريح الإقامة الخاصة بهم أو إلغاؤها وفقاً للفقرتين ٤ (أ) و ٤ (ب) من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). وقد أصدرت أيضاً نشرة صحفية بشأن هذا الموضوع. ووفقاً للفقرة ٨ من القرار ١١٣٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، طلب من الدول الأعضاء توفير معلومات للجنة عن التدابير التي اعتمدتها لتنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أرسلت ٢٩ دولة ردوداً إلى اللجنة.

ثالثاً - الجوانب العسكرية والجوانب المتعلقة بالشرطة

٩ - منذ تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/1997/959)، خفت حدة التوترات بين الطرفين في كامل أنحاء البلد، وذلك على الرغم من استمرار الاحتكاكات بين السلطات الحكومية المحلية وعناصر يونيتا في مقاطعتي ويجي ومالانغي، فضلاً عن المنطقة البلدية في كوانغو التابعة لمقاطعة لواندا الشمالية، وأدت بعض هذه الاحتكاكات إلى انتهاكات لوقف إطلاق النار. وفي مقاطعتي بي وموكسيكو، تشكلت الحوادث الناشئة عن الألغام التي زرعت مؤخراً مصدر قلق خاص، في حين لا تزال مقاطعتا بنغويلا وهويلا تتأثران بتفشي أعمال اللصوصية التي تزعزع استقرار الحالة الأمنية فيهما.

١٠ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أنجز رسمياً تسجيل بقية الأفراد العسكريين التابعين ليونيتا وتجريدهم من السلاح، وهو ما تواصل لمدة أربعة أشهر. وتم تسجيل ما مجموعه ٨٧٧ ٧ جندياً تابعاً لليونيتا، بينما تم تسليم ٧ ٢٣٤ قطعة سلاح، بما في ذلك مدافع ومدافع للدفاع الجوي فضلاً عن ذخيرة من مختلف العيارات تزيد على ٥٧ ٠٠٠ ٠٠٠ طلقة. ويحرز تقدم في عملية التسريح في الموقع، إذ بلغ عدد المسرحين من قوات يونيتا المتبقية ١ ٢٢٣ جندياً في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وعلى الرغم من أنه كان من المزمع إنجاز هذه العملية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، فإنه أعيق تنفيذ العملية بسبب الصعوبات الفنية، بما فيها عدم توفر الأموال الحكومية وموظفي الدعم وتأخر يونيتا في تجميع الجنود المسجلين. وفي الوقت نفسه، تجدر ملاحظة أن ثمة تقارير مستمرة تفيد أن يونيتا تواصل تجميع عناصرها العسكرية في بعض المناطق في أنغولا، وأن تواجدهم لا يزال ظاهراً في أندولو وبالوندو وحواليهما.

١١ - وتقوم البعثة بتنفيذ خطة خفض العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وإعادة الوحدات العسكرية المشكلة التابعة إلى الأمم المتحدة إلى أوطانها، وذلك على نحو ما وافق عليه مجلس

الأمم. وبدأ إعادة الوحدات العسكرية المشكلة وضباط الأركان إلى أوطانهم في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وخفض قوام تلك الوحدات إلى ٦٠٤ ١ من الأفراد في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تم إغلاق ٨ مواقع لأفرقة المراقبين العسكريين وتسليم ١٥ موقعا إلى عنصر الشرطة المدنية في البعثة. ويعتزم في إطار خطة التخفيض الحالية إغلاق ٣ مواقع إضافية والانسحاب من ٧ مواقع أفرقة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويتوقع أن ينخفض القوام العام للمراقبين العسكريين إلى ٩٠ ضابطا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

١٢ - وواصل مراقبو الشرطة المدنية القيام بدوريات، والاتصال مع المسؤولين المحليين ورصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية بهدف ضمان حيادها وكفالة احترامها لحقوق الإنسان، فضلا عن حرية تنقل السكان والبضائع. كما شاركت الشرطة المدنية في إدارة حملات التوعية العامة المكثفة خلال عملية تطبيع إدارة الدولة. ونظرا لاستمرار تحدث التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها بعض عناصر الشرطة الوطنية الأنغولية، تعتقد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أنه سيكون من المهم جدا استئناف برنامج التدريب الموجه للشرطة المدنية الأنغولية بشأن المعايير المقبولة عالميا لسلوك الشرطة.

١٣ - ووفقا لبروتوكول لوساكا، ما فتئت الشرطة المدنية ترصد قيام الحكومة بجمع الأسلحة من السكان المدنيين. ونظرا لادعاءات يونيتا بأن هذه العملية انطوت على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، دعت اللجنة المشتركة الحكومة إلى وقف تجريد السكان المدنيين من السلاح حتى تنتهي عملية تطبيع الإدارة الحكومية في كامل أنحاء البلد. وبينما يشكل جمع الأسلحة من المدنيين عنصرا حيويا لتعزيز السلم والأمن، فإنه من الضروري تماما أن يراعى في تنفيذ هذه العملية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المراعاة الواجبة.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٤ - على الرغم من الموارد المحدودة التي تتوفر لشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فإنها تواصل رصد حالة حقوق الإنسان في البلد وتنظيم حملات لتوعية الجمهور. وتم بالتعاون مع الشرطة المدنية، تنفيذ أنشطة مختلفة في مجال حقوق الإنسان في المقاطعات، وكذلك في لواندا. ونظر الفريق المخصص التابع للجنة المشتركة المعنية بآداءات انتهاكات حقوق الإنسان في ٥٠ حالة فردية من هذه الادعاءات وقدم توصياته إلى اللجنة، التي أقرتها في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. واشترك أيضا موظفو حقوق الإنسان في التحقيقات في الادعاءات التي قدمتها قيادة يونيتا بأن عناصرها ومؤيديها تجري مضايقتهم عمدا على أيدي الشرطة المدنية الأنغولية. وفي اجتماع ٤ كانون الأول/ ديسمبر، أكدت اللجنة المشتركة من جديد أهمية احترام حقوق الإنسان من أجل تعزيز السلم في أنغولا، وشددت على ضرورة نشر موظفي حقوق الإنسان في جميع مقاطعات أنغولا الـ ١٨. ويتواجد حاليا مراقبو حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في ٧ مقاطعات فقط.

خامسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

١٥ - لا يزال استمرار وصول المشردين الجدد في الداخل إلى بعض المناطق في أنغولا يشكل أحد مصادر القلق الكبيرة. وبسبب استمرار أعمال اللصوصية في مقاطعتي هويلا وبنغويلا، ترك ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص قراهم واتجهوا إلى المدن، بما فيها شنغروي وكوبال وماتالا. وفي مقاطعة لواندا الشمالية، بلغ عدد المشردين في منطقة كالوندا زهاء ٩ آلاف مشرد، وذلك نتيجة للنشاط العسكري الجاري في القرى المجاورة. وتقوم الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها وكذلك المنظمات غير الحكومية بمساعدة هؤلاء السكان المشردين وغيرهم على الرغم من عدم توفر الموارد الكافية للمنظمات الإنسانية. وبينما يجري وضع الصيغة النهائية للنداء الموحد الجديد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٨، تجدر ملاحظة أن نداء عام ١٩٩٧ لم يولد سوى ٤٤ في المائة من الأموال اللازمة. وسترکز استراتيجية نداء عام ١٩٩٨ على برامج المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية بهدف تنفيذ برامج أوسع نطاقا في مجالي إعادة التأهيل والتنمية. ويتوقع أنه سيعاد النظر في النداء في غضون ستة أشهر حتى يتسنى إدخال تعديلات عليه تعكس الحالة الإنسانية الفعلية في الميدان.

١٦ - وفي الوقت نفسه، طلبت الحكومة مساعدة إنسانية لما يزيد على ٣ ٠٠٠ لاجئ أنغولي عادوا إلى مقاطعة كابندا. وفي غضون ذلك، فإن البعثة المشتركة التي أوفدت حديثا إلى كابندا والتابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، لم تتمكن من تقييم الحالة الإنسانية هناك بسبب التوترات الشديدة الناشئة عن الأنشطة العسكرية في المنطقة.

باء - التسريح وإعادة الإدماج

١٧ - في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، سُجِّل ما مجموعه ٨٨٧ ٧٨ جنديا من جنود الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في مناطق التجميع الخمسة عشرة وفي المراكز السبعة لمعوقي الحرب. وبموجب برنامج التسريح، سُرَّح ٧٩٦ ٤١ جنديا من جنود يونيتا بمن فيهم ٧٩٩ ٤ من الجنود الذين لم يبلغوا السن القانونية و ٧٢٨ ١٠ من الجنود المعوقين في الحرب، بينما أدمج في القوات المسلحة الأنغولية ٨٨٠ ١٠ من الجنود. وفر من مناطق التجميع ما يقارب ٢٥ ٠٠٠ من الجنود السابقين. غير أنه تم الاتفاق على إتاحة الفرصة لهؤلاء الجنود الفارين لتسريحهم بموجب ترتيبات مختلفة بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّل ما مجموعه ٨٧٧ ٧ من قوات يونيتا "المتبقية" ومن المعتزم إنجاز تسريحهم بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويُعتبر إنجاز ما سيعقب ذلك من إغلاق لمناطق التجميع ولمراكز معوقي الحرب مرحلة هامة في إطار عملية السلام الأنغولية.

١٨ - وبالرغم من أن برنامج الحكومة لإعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع قد اعتمد في آب/أغسطس ١٩٩٦، فإن خدمات برنامج الشؤون الاجتماعية وتقديم المشورة للمسرحين ومشاريع الأثر السريع والتدريب المهني لم تتوفر في جميع المقاطعات إلا في الشهور الستة الأخيرة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، سَجَل زهاء ١٦ ٠٠٠ من الجنود السابقين في برنامج الشؤون الاجتماعية والمشورة. ووزعت الحكومة الدفعة الثانية من المعونات النقدية على حوالي ٦ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين. وقام برنامج الأغذية العالمي بتزويد ٥ ٥٠٠ من الجنود السابقين بحصة الإعاشة الثانية من المساعدة الغذائية، ويشارك حاليا نحو ٢ ٠٠٠ من الجنود المسرحين في مشاريع الأثر السريع بينما، يشترك ٣ ٠٠٠ جندي آخر في التدريب المهني. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المقاتلون السابقون ١ ٨٠٠ مجموعة من مجموعات الأدوات الفنية. وواجه هذا البرنامج صعوبات رئيسية تتمثل في تأخير تسليم المعونات الحكومية، ومصادرة وثائق تسريح المقاتلين السابقين من قِبَل أفراد غير مأذون لهم بذلك، وتجمع مجموعات رئيسية من الجنود السابقين في مناطق لم يختاروها أصلا كجهة مقصد نهائية. وسيتم استعراض برنامج الشؤون الاجتماعية والمشورة في مطلع عام ١٩٩٨.

جيم - إزالة الألغام

١٩ - لا يزال نطاق مشكلة الألغام في أنغولا يشكل عقبة خطيرة في سبيل إعادة توطين المشردين داخليا وإعادة إدماج المقاتلين السابقين واستئناف الأنشطة الزراعية والتجارية العديدة في كثير من مناطق البلد. ويقوم البرنامج الوطني لإزالة الألغام الذي ينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم أنشطة المعهد الوطني لإزالة الذخائر المتفجرة وساعده في تدريب حوالي ٥٠ من المدراء من ذوي المراتب العليا والمتوسطة الذين يعملون حاليا في المكاتب المركزية والإقليمية التابعة للمعهد الوطني المذكور. وتم تدريب حوالي ٥٠ من المُدرِّبين على إزالة الألغام ورأسمي خرائط حقول الألغام والمساحين وعمال اللاسلكي والإخصائيين في إبطال الذخائر المتفجرة. بيد أنه نظرا لقيود شتى من قبيل النقص في المعدات والأموال الآتية من المصادر الوطنية والدولية على السواء، لا يعمل حاليا سوى سبع كتائب من أصل الكتائب الأنغولية الـ ١٨ لإزالة الألغام.

٢٠ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، كان قد مُسح ما يقارب ٥٠ في المائة من أراضي البلد للكشف عن الألغام، وشمل ذلك المناطق التي يقطنها ما يقارب ٨٠ في المائة من سكان أنغولا. وجرى تحديد ١ ٨٠٠ حقل للألغام من أصل ما يقدر بـ ٢ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ حقل للألغام. وفيما يتعلق بالمستوى الثاني من مسح الألغام الذي يشمل وضع علامات لتمييز الألغام، والمستوى الثالث من مسح الألغام الذي يركز على إزالة الألغام، فقد كان التقدم الشامل في هذين المجالين محدودا بالنظر لاتساع رقعة البلد، وحِدّة مشكلة الألغام، ونقص الأموال والموارد البشرية المُدربة. وتم لغاية الآن تطهير ٧٠٠ كيلومتر مربع من الألغام وإزالة حوالي ١٠ ٠٠٠ لغم من أصل ما مجموعه ٦ إلى ٨ ملايين لغم حسب التقديرات. وسيتيح التمويل الإضافي الرامي إلى دعم أنشطة المعهد الوطني لإزالة الذخائر المتفجرة الذي تقدر احتياجاته حاليا بعشرة ملايين دولار، توسيع

عملياته وإعطاء أولوية للمناطق التي توجد فيها تجمعات سكانية كبيرة وكثافة عالية من الألغام المزروعة، وللمناطق المراد استخدامها لإعادة التوطين والأنشطة الإنمائية.

سادسا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٢١ - لا يزال الاقتصاد الأنغولي يتأثر بالتشوهات الكبيرة وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي عام ١٩٩٦، ظل العجز في الحسابات مرتفعا وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا طفيفا وظل العجز المالي في حالة لا يمكن تحملها. غير أن الحكومة خفضت نمو حجم النقود المعروضة وخفضت مستوى الأسعار في عام ١٩٩٧ عن طريق مواصلة سياستها المتمثلة في عدم دفع بعض الأجور والنفقات المحلية الأخرى. ولهذا، فإن الضغوط المفروضة على الإنفاق الحكومي المرتبط بتوطيد أركان عملية السلام والمصالحة الوطنية، ولا سيما الضغوط المتصلة بتطبيع الإدارة الحكومية وإصلاح الطرق والجسور والمباني الحكومية، ظلت ضغوطا عالية جدا طيلة عام ١٩٩٧، ومن المتوقع أن تظل كذلك في عام ١٩٩٨. وطبقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لأنغولا لعام ١٩٩٧ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتبر قيم الرقم القياسي للفقر البشري قيما مرتفعة بالنسبة لجميع المناطق الأنغولية، ويأتي في مقدمتها تأثرا مقاطعات زائير وأويغي وملانغي في الشمال ومقاطعات لواندا الشمالية ولواندا الجنوبية وموكسكيو في شرق البلد. وهذه الاختلالات الإقليمية تجعل المناطق الشمالية والشرقية من البلد مناطق في غاية الخطورة بسبب انتشار الأوضاع المعيشية الرديئة بين السكان الريفيين. وفي حالة لواندا والمدن الرئيسية الأخرى، فإن تجميد دفع الأجور الذي كان قد رفع في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، والديون الداخلية الحكومية الأخرى، فضلا عن المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص المحلي تساهم في زيادة حدة التوترات الاجتماعية.

٢٢ - وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اعتمد مجلس الوزراء برنامج الحكومة للاستقرار الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل يغطي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وتوفر هذه الوثيقة المستلزمة من النظام المالي والنقدي الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٧ والتي أعدت بمساعدة تقنية وتمويلية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفر مجموعة شاملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي قد تمهد السبيل أمام مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستلزم مساعدة تقنية ومالية في السنوات القادمة لمساعدة الحكومة في معالجة الثغرات الحرجة القائمة في بناء القدرات وتطوير النظام الإحصائي وتعبئة الموارد، بما في ذلك تخفيف عبء الديون الخارجية وإعادة جدولتها. وفي هذا السياق، فإن إعداد برنامج شامل لبناء القدرات في مجال الإدارة الاقتصادية، الذي يوفر البرنامج الإنمائي المساعدة في صياغته، قد دخل في طوره النهائي. وقد أعربت السويد والجماعة الأوروبية عن اهتمامها بالمشاركة في تمويل هذا البرنامج.

٢٣ - وقامت عدة وفود تجارية أجنبية بزيارة أنغولا في الشهور القليلة الماضية، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشرا على زيادة الثقة في احتمالات السلام الدائم والاستقرار الاقتصادي. وبالإضافة إلى قطاع النفط التقليدي، استطلع هؤلاء المستثمرون المحتملون الفرص في القطاعات الأخرى من الاقتصاد التي توفر فيها

أنغولا إمكانات واعدة جدا. ويخطط حاليا للقيام ببعثات مماثلة في عام ١٩٩٨. ولم ينفذ لغاية الآن سوى قدر ضئيل من برنامج الانعاش المجتمعي والمصالحة الوطنية الذي يوفر الإطار الوطني لصرف الموارد بهدف حفر المشاريع المحلية. ومن المتوقع أن يجري في شباط/فبراير ١٩٩٨ استعراض برنامج الانعاش الشامل بهدف تقييم العوائق التي تقف في طريق التقدم، وزيادة كفاءته.

سابعاً - الاستمرار المقترح لوجود الأمم المتحدة في أنغولا

٢٤ - منذ توقيع بروتوكول لوساكا، أظهرت عملية السلام في أنغولا بوضوح إحراز تقدم، أسفر عن فترة سلام نسبي في البلد مدتها سنتان. واستمر الحوار الفعال بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على مختلف المستويات وأدى الى تشكيل القوات المسلحة المشتركة وقوة الشرطة الوطنية، وكذلك حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وبعد إتمام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمهامها العديدة، أصدر مجلس الأمن لخليفتها، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، ولاية للمعاونة في تعزيز بناء الثقة، وفي تهيئة بيئة تؤدي إلى الاستقرار والتطور الديمقراطي وانعاش البلد في الأجل الطويل.

٢٥ - وتظل هذه المهام اليوم حيوية وعاجلة كما كانت منذ ستة أشهر مضت، عندما أنشأ مجلس الأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بقراره ١١١٨ (١٩٩٧)، مع توقع إنجاز ولاية البعثة تماماً في موعد غايته ١ شباط/فبراير ١٩٩٨. وأعتقد أن الوجود المستمر للأمم المتحدة في أنغولا ضروري في الظروف الحالية، وإن يكن على مستوى منخفض. ولا يعتبر هذا الوجود فقط ضروري لاستكمال جميع المهام المعهود بها إلى البعثة، ولكنه أيضاً سيكون أساسياً لتعزيز الاستقرار، وكذلك حماية حقوق الأفراد في أنغولا، من أجل تهيئة الظروف اللازمة للانتخابات في المستقبل. وينبغي التذكير بأنه، وفقاً لبروتوكول لوساكا، طُلب إلى الأمم المتحدة الاضطلاع بدور خاص في الانتخابات الأنغولية المقبلة.

٢٦ - وبالرغم من التقدم المحرز منذ توقيع بروتوكول لوساكا، فإن عملية السلام الأنغولية قد سارت بصورة أبطأ مما هو متوقع. وكنتيجة لذلك، تركزت أنشطة عديدة للبعثة على المهام المتبقية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. والمهام الثلاث الكبرى المعلقة التي لا تزال تتطلب الاستكمال هي نزاع سلاح قوات يونيتا، وتطبيع الإدارة الحكومية في جميع أنحاء الإقليم الوطني، وتحويل إذاعة يونيتا. كما أن استمرار وجود العناصر المسلحة التابعة ليونيتا والمصاعب المتصلة بالتعايش بين السلطات المحلية والعناصر المقاتلة التابعة ليونيتا، والحاجة إلى استقرار الحالة السياسية تمثل كلها تحديات خطيرة للمصالحة الوطنية وإعادة البناء. وسيكون من الضروري لذلك بالنسبة للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة الشعب الأنغولي في تدعيم السلام والاستقرار في بلده.

٢٧ - واضطلعت الأمم المتحدة، بدعم من الدول المراقبة الثلاث، بدور رئيسي في مساعدة الطرفين الموقعين على بروتوكول لوساكا للتغلب على عدم الثقة المتبادلة العميقة الجذور فيما بينهما. وأعتقد أن

مشاركتها لا تزال تتسم بأهمية كبيرة لتقدم عملية السلام. وأشجع أيضا جميع الدول الأعضاء المعنية على أن تبقى ملتزمة بمساعدة الأنغوليين على تحقيق التسوية التي انتظروها طويلا.

٢٨ - وفي حالة قيام مجلس الأمن بالإذن باستمرار عملية الأمم المتحدة في أنغولا، أقترح أن تضطلع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بأنشطتها على أساس الولاية والهيكل التنظيمي اللذين وافق عليهما مجلس الأمن في قراره ١١١٨ (١٩٩٧)، مع بعض التعديلات على النحو الذي يرد وصفه أدناه.

٢٩ - وفي ضوء تجربة الأمم المتحدة في أنغولا، أعتقد بأنه سيكون من المهم أن يواصل ممثلي الخاص عرض مساعي الحميدة على الأطراف وأن يرأس اللجنة المشتركة. وسيعاونه نائب الممثل الخاص وعدد كاف من الموظفين الفنيين، وكذلك الموظفين الإداريين اللازمين وغيرهم من موظفي الدعم. وسيواصل أيضا تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها بغية تدعيم المكاسب التي تحققت في عملية السلام.

ألف - العنصر السياسي وعنصر حقوق الإنسان والقدرة الإعلامية

٣٠ - في ضوء الطبيعة السياسية لمعظم المهام المتبقية، يوصى أن تعمل شعبة الشؤون السياسية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا بالقوام المنصوص عليه في الولاية. وسيواصل موظفو الشؤون السياسية المتمركز في جميع المقاطعات للتحقق من تطبيع الإدارة الحكومية، والمشاركة في الآليات المحلية لتسوية المنازعات وعرض المساعي الحميدة. وفي نفس الوقت، سيرصد المراقبون السياسيون مشاركة أعضاء يونيتا في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحياة الوطنية وفقا لبروتوكول لوساكا. وعلاوة على ذلك، سيضطلع موظفو الشؤون السياسية الأقدم بالدور الحيوي المتمثل في تنسيق أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا على الصعيد الإقليمي.

٣١ - وكنتيجة للنزاع الطويل، لا تزال أنغولا تحتاج إلى المساعدة الدولية لتشجيع ثقافة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن المهم أن يواصل الطرفان دعم الدور المعزز للأمم المتحدة في هذا المجال. وبينما راقبت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حالة حقوق الإنسان عن قرب في بعض مناطق البلد، فإن المصاعب والتأخيرات في تعيين مراقبي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد أثرت على نطاق التحقيقات في الانتهاكات المزعومة للحقوق الفردية وعلى برامج الدعوة. وفي حين أنه قد جرى اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز هذا العنصر كما ورد في الولاية، فإنني أوصي بأن تواصل شعبة حقوق الإنسان، تحت إشراف ممثلي الخاص وبتوجيه من مفوضية حقوق الإنسان، تعزيز الوعي بقضايا حقوق الإنسان، والتحقيق في مزاعم الانتهاكات، التي تعتبر مصدرا لقلق كبير. وسيساعد هذا العنصر أيضا في بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

٣٢ - وتتطلب المرحلة الراهنة لعملية السلام إيلاء اهتمام خاص بنشر معلومات غير متحيزة في جميع أنحاء أنغولا. وساهمت بالفعل جهود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا في هذا المجال في تهيئة بيئة تؤدي إلى المصالحة الوطنية واحترام القانون والحقوق الأساسية. ولذلك، فإنه سيكون من المستصوب تعزيز شبكة الإعلام التابعة للبعثة عن طريق تعزيز قدرة الأمم المتحدة على نشر المعلومات في بعض المناطق الرئيسية في البلد، وهو ما قد يتطلب زيادة متواضعة في الموارد.

باء - عنصر الشرطة المدنية

٣٣ - يؤدي مراقبو الشرطة المدنية دورا حيويا في رصد حياد الشرطة الوطنية الأنغولية وسلوكها عموما، وبصفة خاصة في المناطق التي تم فيها تطبيع الإدارة الحكومية، بغية الحيلولة دون إساءة استعمال السلطة وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية. وبهذه الصفة، سيواصل عنصر الشرطة المدنية العمل عن كثب مع عنصر حقوق الإنسان التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وبالإضافة إلى المهام الأخرى، سيواصل ضباط الشرطة المدنية رصد جمع الأسلحة من السكان المدنيين والقيام عن كثب بمتابعة المسائل المتصلة بترتيبات الأمن المتعلقة بزعماء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ومع سحب معظم الوحدات العسكرية، سيكون لعنصر الشرطة المدنية دور حاسم في بناء الثقة واستعادتها فيما بين جميع قطاعات السكان.

٣٤ - ويبلغ القوام المأذون به لعنصر الشرطة المدنية حاليا ٣٤٥ مراقبا جرى نشرهم في ٤٦ موقعا للأفرقة في سائر أرجاء البلد وبالمقر في لواندا. وبمجرد سحب المراقبين العسكريين من معظم مواقع الأفرقة، يقترح أن يزداد مجموع عدد مواقع الشرطة المدنية، وهو أمر تستلزمه الحالة المتوترة السائدة في بعض مناطق البلد. ولذا، فإنني أوصي، من حيث المبدأ، بزيادة القوام العام للشرطة المدنية مما سيسمح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بالتصدي للأنشطة المتزايدة في هذا المجال الحيوي. ولمواجهة معظم الاحتياجات العاجلة، سيلزم زيادة قوام الشرطة المدنية زيادة إضافية خلال الشهرين القادمين. وفي ضوء أهمية عمليات الشرطة المدنية، يتعين زيادة الدعم السوقي المقدم لها زيادة كبيرة. وسيقدم العنصر العسكري، قدر الإمكان، الدعم إلى الشرطة المدنية.

جيم - العنصر العسكري

٣٥ - كما يدرك أعضاء مجلس الأمن، فإن الحالة العامة للأمن في كثير من أجزاء أنغولا مازالت غير مستقرة. وبغية تمكين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من الاضطلاع بمهامها المعهود بها في بيئة تسودها الثقة والسلامة، سيكون من الضروري أن تحتفظ البعثة بقوة عسكرية تتألف مما لا يزيد على ٤ سرايا من المشاة لا يتجاوز مجموع قوامها، بما في ذلك قوات الدعم المناسبة، ٩١٠ أفراد. وستنشر تلك السرايا في المناطق الهامة الاستراتيجية وتكون معدة إعدادا كافيا للاستجابة لاحتياجات الأمن التي تمثل تحديا. وستساعد هذه القوة الصغيرة أيضا في إنجاز المهام

العسكرية المتبقية، بما في ذلك تسريح أفراد يونيتا السابقين وجمع أسلحتهم وذخائرهم فضلا عن مراقبة حرية تنقل السلع والأشخاص في سائر أرجاء البلد. وفي هذا السياق، فإن الاحتفاظ بوحدة طائرات عمودية عسكرية سيكون حيويا بالنسبة للتدخل الفعال والسريع، فضلا عن أغراض الإجلاء الطبي وغيرها من الحالات الطارئة.

٣٦ - وسيتطلب الهيكل التنظيمي المقترح للقوة العسكرية قيادة ودعمًا كافيين قد يقتصر على ٤٥ ضابطًا من ضباط الأركان العسكريين الذين ينتشرون في مقر القوة والمقار الإقليمية. وسيواصل المراقبون العسكريون الذين سيحتفظ بهم في البعثة، وعددهم ٩٠ مراقبا التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار وتحركات القوات ووجود العناصر المسلحة التابعة ليونيتا واكتشاف مخابئ الأسلحة، فضلا عن رصد تفكيك مراكز قيادة يونيتا. وسيسحب باقي الأفراد التابعين للعنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من أنغولا بحلول بداية شباط/فبراير ١٩٩٨.

دال - العنصر الإنساني

٣٧ - على النحو المبين في تقريره السابق المرفوع إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/959) فإن أنشطة مكتب التسريح وإعادة الإدماج التابع لهذا العنصر ستتطلب تمويلا من الميزانية المقررة حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨ لضمان إنجاز البرامج في الوقت المناسب. وسيستمر الاضطلاع ببقية الوظائف الإنسانية من خلال التمويل المقدم من المانحين.

هاء - العنصر الإداري

٣٨ - ومنذ تقديم تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/1997/959)، واصل العنصر الإداري التابع للبعثة الاضطلاع بعدة مهام رئيسية في نفس الوقت، بما ذلك تسريح الوحدات العسكرية المشكلة ونقل عدد من مواقع الأفرقة التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وإعادة تشكيلها وإغلاق مناطق الإيواء. وهذه الأنشطة الجديدة، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالإبقاء على البعثة ودعمها، وهي بعثة تنتشر في إقليم أنغولا الشاسع وتعمل في بيئة صعبة للغاية، قد فرضت ضغوطا على الموارد المادية والبشرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا مما يستدعي تعزيزها. وستلزم أيضا موارد كافية للمضي في عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وهي العملية التي تأخرت عن موعدها الزمني بسبب الحاجة إلى التصدي لمهام سوقية عاجلة أخرى.

٣٩ - ولمواصلة تقديم الدعم إلى البرامج الحاسمة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وكفالة عملها على نحو فعال، سيكون من الضروري تماما الاستعاضة عن جزء كبير من المعدات التي عفا عليها الزمن، ولا سيما الحواسيب والمركبات. ويوصى بقوة أيضا الاحتفاظ بخدمات طائرة النقل الثقيل لحين الانسحاب النهائي لجميع الوحدات العسكرية المشكلة التابعة للأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، سيلزم الإذن بزيادة

عمليات الطائرات العمودية في ضوء مختلف الأنشطة غير المتوقعة، بما في ذلك تلك المتصلة بالتسريح وتطبيع الإدارة الحكومية. وستلزم بعض الموارد الإضافية أيضا للإبقاء على مواقع الأفرقة وتحسينها.

ثامنا- الجوانب المالية

٤٠ - في ضوء التأخير في عملية السلام وزيادة مسؤوليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والاحتياجات الإضافية اللازمة لعمل البعثة، ستصدر إضافة مستقلة لهذا التقرير تتضمن الآثار المتعلقة بالتكاليف. ونظرا للمرحلة المتقدمة التي بلغتها عملية السلام، فإنني أناشد الطرفين تقديم مساعدات مالية وعينية إضافية إلى جميع الأنشطة المرتبطة بتنفيذ اتفاق لوساكا، ولا سيما تلك المتصلة بتوسيع نطاق بسط الإدارة الحكومية.

تاسعا - ملاحظات

٤١ - بالرغم من الجهود الواسعة النطاق التي اضطلع بها الطرفان الانغوليان من أجل تدعيم السلام في بلدهما والمساعدة المستمرة المقدمة من المجتمع الدولي، فإنه لا تزال هناك مهام تتسم بالأهمية يتعين استكمالها لإتمام عملية السلام في أنغولا. وفي حين أنه جرى بدون شك تحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق هذا الهدف، ويواصل كل من الحكومة ويونيتا الإعراب عن رغبتهما في الوفاء بالتزاماتهما المتبقية، فإن تأخيرات مستمرة في تنفيذ بروتوكول لوساكا لا تزال تشكل مصدرا لقلق شديد.

٤٢ - وهناك حاجة عاجلة بالنسبة لكلا الطرفين، ولكن بالنسبة ليونيتا بصفة خاصة، في إظهار إحساس أكبر بالإلحاح في تنفيذ اتفاقات لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الجلي أنه ينبغي بذل جهد إضافي لاستكمال الجوانب الرئيسية لعملية السلام بدون تسويق: التطبيع الكامل للإدارة الحكومية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقتي أندولو وبيلوندو؛ وتسريح جنود يونيتا، وتحويل إذاعة يونيتا إلى مرفق غير حزبي. فضلا عن ذلك، يتعين على يونيتا أن تتخذ خطوات حاسمة نحو التحول إلى حزب سياسي خالص، وأن تعلن أنه لم يعد لديها أفرادا مسلحين أو أسلحة تحت إشرافها، وأن تنتقل قيادتها إلى لواندا. وبالمثل يتوقع المجتمع الدولي أن تشجع الحكومة مناخ الثقة حتى يمكن أن تستمر عملية السلام في جو من الثقة والأمن.

٤٣ - وفي حين أن هناك حاجة ماسة إلى وجود الأمم المتحدة في أنغولا لتنفيذ الأحكام المتبقية من بروتوكول لوساكا وتعزيز الثقة في هذا البلد الذي مزقته الحرب، فإنني أعتقد بأن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الالتزام الحقيقي لكلا الطرفين باحترام التزاماتهما والتعجيل بتنفيذ عملية السلام. وفي هذا الصدد، أرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن الجدول الزمني الجديد للتنفيذ الذي يرتئي تحقيق تقدم كبير في موعد غايته نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨ وهو الموعد الذي وعدت قيادة يونيتا بأن تنتقل فيه إلى لواندا وأن تضع

معقليها تحت إشراف الإدارة الحكومية. ومع وضع التطورات السابقة في الاعتبار، أوصي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، على النحو المبين في الفرع الرابع أعلاه.

٤٤ - وأرحب أيضا بالاتصالات المستمرة بين الطرفين فيما يتعلق بعقد اجتماع داخل أنغولا بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي. ولا أزال أعتقد أن مثل هذا الاجتماع ينبغي أن يعقد في المستقبل القريب نظرا لأنه يمكن أن يعزز الثقة المتبادلة ويساهم بصورة ملموسة في احتمالات المصالحة الوطنية، وإعادة بناء البلد، والتحرك نحو الديمقراطية.

٤٥ - وختاما، أود أن أثنى على ممثلي الخاص وعلى جميع موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وكذلك على موظفي برامج ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للعمل الذي يستحق الشناء والذي اضطلعوا به في ظل ظروف التحدي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدول المراقبة الثلاث، ولممثليها في أنغولا، ولجميع الدول الأعضاء للدعم المتواصل لعملية السلام الأنغولية.

المرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
حتى ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

البلد	مراقبو الشرطة				المجموع
	المراقبون العسكريون	المدنية	ضباط الأركان	الجنود	
الاتحاد الروسي	٣	-		١٢٩	١٣٢
الأردن	٤	٢٦	-	-	٣٠
أوروغواي	٣	٢٢		-	٢٥
أوكرانيا	٣	٥	-	-	٨
باكستان	٣	-	١ ^(b)	-	٤
البرازيل	٥	٢٠	-	-	٢٥
البرتغال	٥	٣٨	٦	٣٠٣	٣٥٢
بلغاريا	٣	١٩	-	-	٢٢
بنغلاديش	٩	٢٢	٣	٩٠	١٢٤
بولندا	٤	-	-	-	٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٣	-	-	٣
رومانيا	-	-	-	١٥٠	١٥٠
زامبيا	٨	٣٢	٥	١٩٦	٢٤١
زمبابوي	٤	٣٩	١٥	٣٤٨	٤٠٦
سلوفاكيا	٥	-	-	-	٥
السنغال	١٠	-	-	-	١٠
السويد	٣	١٩	-	-	٢٢
غينيا - بيساو	٣	٤	-	-	٧
فرنسا	٣	-	-	-	٣
جمهورية الكونغو	٣	-	-	-	٣
كينيا	١٠	-	-	-	١٠
مالي	٩	٢٠	-	-	٢٩
ماليزيا	٤	٢٤	-	-	٢٨

البلد	المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة			المجموع
		المدنية	ضباط الأركان	الجنود	
مصر	١٠	١٩	-	-	٢٩
ناميبيا	-	-	-	١٩٢	١٩٢
النرويج	٤	-	-	-	٤
نيجيريا	٤	٢٠	-	-	٢٤
نيوزيلندا	٤	-	-	-	٤
الهند	١٨	٢٢	١٦	١٥٠	٢٠٦
هنغاريا	٣	٧	-	-	١٠
المجموع	١٤٧	٣٦١	٤٦	١ ٥٥٨	٢ ١١٢

(أ) يشمل الشرطة العسكرية.

(ب) يشمل أخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام وفي إدارة منطقة التجميع.

